تطور حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاساتها على بعض الدول العربية الإفريقية

راشد خلف سالم خليفة

طالب دراسات عليا (دكتوراه)، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل جامعة أسوان.

جلال عبدالفتاح الصغير

أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.

عبدالوكيل محمد أبو طالب

وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.

المقدمة: يجذب مصطلح العولمة انتباه الجميع وخاصة باحثي التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، على الرغم من وعود الازدهار السابقة للعولمة وفوائد المجتمع الذي يصل إلى المعلومات، فإن الفوائد بعد ذلك لم تكن عالمية وزاد التفاوت العالمي بدلاً من ذلك. تظهر بعض الدراسات أن العولمة وسعت الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في تقدمها المتواصل بينما البعض الآخر غير واضح حول تأثيرها. على الرغم من أن فكرة العولمة قد تطورت تدريجياً منذ الحرب العالمية الثانية، فقد اكتسب تأثيرها زخماً في أوائل التسعينات. ومع ذلك ، يمكن أن تكون الخسائر أعلى بالنسبة للبلدان الأفريقية أو أقل اعتمادًا على نهجها. يجب أن تصمم سياسات الحكومات الأفريقية والعربية بشكل منهجي بحيث تتوازن بين وضعها الاقتصادي المنخفض الحالي، ومشاكلها السياسية، والضغوط من أجل اللحاق بركب اتجاهات العولمة الحتمية وتناسبها. وهذا من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد من التهميش الاقتصادي لأفريقيا ويزيد من استخدامها لموادها الخام والموارد البشرية.

من المؤكد أن مصطلح العولمة ليس جديدًا وقد لقي اهتمامًا كبيرًا خاصة في العقود القليلة الماضية. ومن المعلوم أن العولمة تحدث بوتيرة أسرع. إن فوائد البلدان العربية الأفريقية من هذه الظاهرة ليست هائلة بسبب مشاكلها المحددة في جميع مجالات التنمية. تشير العولمة إلى التكامل المتزايد للاقتصاديات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. تشمل عولمة الاقتصاد نمو تدويل التجارة، والاستثمار الرأسمالي، والتمويل، والأعمال التجارية وتكنولوجيا الإنتاج . لا تحدث ديناميكيات العولمة في المجال الاقتصادي فحسب، بل هي أيضًا ملموسة وملموسة في مجالات الاتصالات والنقل. في الواقع ، من السهل مراقبة وقياس التدفق الهائل لرأس المال والسلع والخدمات حول العالم كما هو الحال في مراقبة توزيع الصور والأفكار عبر الحدود الوطنية من خلال أطباق الهوائي وأجهزة التلفزيون. كيف يؤثر الاضطراب في سوق الأوراق المالية في طوكيو، على سبيل المثال، على تلك

الموجودة في نيويورك ولندن يوضح كيف أصبح من المعتاد حضور عمل الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، لم تكن التجارة المتزايدة دائما في وئام تام في جميع القارات وخاصة في أفريقيا.

مشكلة البحث: للدول العربية طبيعة خاصة تميزها عن باقى دول العالم، وهى الثروة النفطية. لقد كان للنفط الدور الرئيسى فى اعادة تشكيل جميع المجتمعات العربية، كما كان للنفط أثر هام على التنمية سواء كانت الدولة منتجة للنفط أم لا وذلك من خلال هجرة العمالة، التى زادت خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين مع تصاعد سعر النفط على مستوى العالم. إلا أن هناك عدد من العوامل الأخرى التى أثرت فى المجتمع الاقتصادى العربى وبخاصة بالدول العربية الافريقية، مثل: علاقاتها بالدول الغربية الرأسمالية، هذا بالاضافة الى الوضع المجتمع الاقتصادى الرئيسى والتغيرات السياسية التى نتجت من الثورات التى وقعت بالدول العربية بينا عامى ١٩٥٠-١٩٦٠. اختلفت الاستجابة للعولمة من دولة لأخرى، ويرجع هذا الاختلاف الى المجتمع الاقتصادى الأولى والوضع السياسى لكل دولة، ومستوى التنمية لكل دولة، بالإضافة الى درجة الاندماج فى الاقتصاد العالمى. بالتالى تأثرت الدول العربية الإفريقية بالعولمة، وأهم تلك الآثار كانت التجارة الخارجية، وما لها من انعكاسات على تلك الدول.

هدف البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث فان البحث يهدف إلى تركيز الضوء على الدول العربية الإفريقية، من خلال دراسة تطور حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاساتها على بعض الدول العربية الإفريقية وهى (الجزائر، مصر، ليبيا، جزر القمر، السودان، تونس، المغرب، موريتانيا). وذلك بدراسة تطور التجارة الخارجية لتلك الدول فى ظل العولمة للتعرف على التغيرات التى انتابت الهيكل العام للتجارة الخارجية بالنسبة للدول العربية الإفريقية. وذلك من خلال دراسة تطور بعض الموشرات مثل: الانفتاح التجارى، تطور اجمالى الصادرات، تطور اجمالى الواردات، وتطور اجمالى

التجارة. وكذلك التعرف على حالة موازين التجارة بتلك الدول، حيث تعتبر معظم الدول العربية الإفريقية دولاً منتجة ومصدرة للبترول، وجب التعرف على أثر العولمة على تجارة السلع البترولية، والإجابة على السؤال الخاص بمدى تأثير العولمة على تحسن موازين التجارة بتلك الدول، وهل أدت العولمة إلى زيادة صادرات الدول العربية الإفريقية من السلع غير البترولية أم أدت إلى زيادة واردتها من السلع الغير البترولية وكذلك زيادة صادراتها البترولية، وما هو الوضع بالنسبة للميزان التجارى العام فى كل دولة على حدى فى ظل العولمة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على أسلوبى التحليل الاحصائى الوصفى والكمى حيث تم حساب الأهمية النسبية والمتوسطات للمتغيرات الاقتصادية والفنية ذات الصلة بموضوع البحث. واستخدمت الدراسة معادلة الاتجاه العام لقياس معدل التغير السنوي، ولقياس الأثر التراكمى للعولمة على تطور حركة التجارة بالدول العربية الإفريقية وهى (الجزائر، مصر، ليبيا، جزر القمر، السودان، تونس، المغرب، موريتانيا). من خلال دراسة تطور التجارة الخارجية لتلك الدول فى ظل العولمة للتعرف على التغيرات التى انتابت الهيكل العام للتجارة الخارجية بالنسبة للدول العربية الإفريقية. وذلك من خلال دراسة تطور بعض الموشرات مثل: الانفتاح التجارى، تطور اجمالى الصادرات، تطور اجمالى الواردات، وتطور اجمالى التجارة. وكذلك التعرف على حالة موازين التجارة بتلك الدول، حيث تعتبر معظم الدول العربية الإفريقية دولاً منتجة ومصدرة للبترول، وجب التعرف على أثر العولمة على تجارة السلع البترولية، والإجابة على السؤال الخاص بمدى تأثير العولمة على تحسن موازين التجارة بتلك الدول، وهل أدت العولمة إلى زيادة صادرات الدول العربية الإفريقية من السلع غير البترولية أم أدت إلى زيادة واردتها من السلع غير البترولية وكذلك زيادة صادراتها

البترولية، وما هو الوضع بالنسبة للميزان التجارى العام فى كل دولة على حدى فى ظل العولمة. وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

نتائج البحث:

الجزائر: يوضح جدول (١) التالى تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). حيث ثبتت المعنوية الاحصائية لنموذج الاتجاه الزمنى العام بالنسبة لكافة المؤشرات. حيث تبين أن إجمالى الواردات قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٥.٧١%، وبلغ متوسط قيمة اجمالى الواردات خلال فترة الدراسة نحو ٣٦٢٨١ مليون دولار. في الوقت ذاته كان الاتجاه العام لإجمالى الصادرات متزايداً أيضاً، ولكن بمعدل نمو سنوى أقل من معدل نمو اجمالى الواردات، حيث بلغ معدل النمو السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٠.٨٨%، حين بلغ المتوسط السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٥٧٠٨١ مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة. هذا النمو المتزايد في كل من الواردات والصادرات انعكس على إجمالي التجارة، حيث أخذ مؤشر إجمالي التجارة للجزائر اتجاهاً عاماً متزايداً، بمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٢.٧٦%، وبلغ متوسط إجمالي قيمة التجارة بالجزائر خلال فترة الدراسة نحو ٩٣٢٠٩ مليون دولار.

فيما يخص الميزان التجارى للسلع البترولية بالجزائر يوضح الجدول أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٢.٧٦%، كما بلغ متوسط الميزان التجارى للسلع البترولية نحو ١٠٤١٤٦ مليون دولار بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٨).

أما الميزان التجارى للسلع غير البترولية، اتخذ اتجاهاً متناقصاً بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٢.٧٦%، حين بلغ متوسط الميزان التجارى للسلع غير البترولية نحو **89258-** مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٨). في الوقت نفسة أخذ الميزان التجارى الكلى للجزائر اتجاهاً

عاماً متناقصاً بمعدل تناقص بلغ نحو -٥.٤٣% خلال فترة الدراسة، حين بلغ متوسط قيمة الميزان التجارى الكلى نحو **22885** مليون دولار خلال فترة الدراسة.

جدول (١) تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في للجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

م	المتغير	النموذج المقدر للاتجاه الزمنى العام	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)	المتوسط الحسابى بالوحدة	معدل التغير السنوى %
١	إجمالي الواردات	$\hat{Y}i = 5157 + 2065\ Xi$ (2.104)** (14.46)**	0.88	209.3**	٣٦٢٨١	5.71
٢	إجمالي الصادرات	$\hat{Y}i = 49508.90 + 504.82\ Xi$ (16.68)** (2.92)*	0.212	8.5**	57081	0.88
٣	إجمالي التجارة	$\hat{Y}i = 5466.27 + 2569.58\ Xi$ (22.94)** (18.52)**	0.927	342.9**	٩٣٢٠٩	٢.٧٦
٤	الميزان التجارى للسلع البترولية	$\hat{Y}i = 66898 + 6953\ Xi$ (13.42)* (21.15)**	0.454	18.23**	104146	6.67
٥	الميزان التجارى للسلع غير البترولية	$\hat{Y}i = 1514813 - 7582\ Xi$ (2.547)** (-2.562)	0.246	6.567*	-89258	8.49
٦	الميزان التجارى الكلى	$\hat{Y}i = 41532 - 1243\ Xi$ (9.97)** (-5.126)	0.474	26.27**	22885	-5.43
٧	الإنفتاح التجارى	$\hat{Y}i = 72.90 - 0.255\ Xi$ (51.53)** (3.100)**	٠.٢٣٥	9.61**	٦٩.٠٧	-0.36

- $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة i Xi- متغير الزمن فى السنةi، حيث i = ١، ٢، ٣،.....٢٩

-الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

-*، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجارى الخاص بالجزائر يبن الجدول أنه أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو 0.36%-، وبلغ متوسط مؤشر الانفتاح التجارى نحو ٦٩.٠٧ خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٨).

ومما سبق يتبين أن هناك تحسناً واتجاهاً عاماً متزايداً لإجمالى النشاط التجارى العالمى للجزائر، وتزايداً ملحوظاً لإجمالى الواردات لم يقابلة نفس التزايد لإجمالى الصادرات، ومن ذلك يتضح أن العولمة قد أدت إلى اتجاه الجزائر نحو زيادة الواردات من السلع غير البترولية، وزيادة صادرات السلع البترولية، ولم تستفد الجزائر من العولمة في زيادة صادرتها من السلع غير البترولية ليصبح الميزان التجارى لها موجباً. وهذا ما تؤكده حالة الميزان التجارى للسلع غير البترولية الذي جاء سالباً في متوسطه بينما كان الميزان التجارى للسلع البترولية موجباً. وخلاصة ذلك أن العولمة فتحت أسواق الجزائر لمزيد من الواردات غير البترولية ولمزيد من صادرات السلع البترولية.

مصر: يوضح جدول (٢) التالى تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). حيث ثبتت المعنوية الاحصائية لنموذج الاتجاه الزمنى العام بالنسبة لكافة المؤشرات. حيث تبين أن إجمالى الواردات قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦.٨٠%، وبلغ متوسط قيمة إجمالى الواردات خلال فترة الدراسة نحو ٤٤٦٤٩ مليون دولار. في الوقت ذاته كان الاتجاه العام لإجمالى الصادرات متزايداً أيضاً، ولكن بمعدل نمو سنوى أقل من معدل نمو اجمالى الواردات، حيث بلغ معدل النمو السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٦.٧٣%، حين بلغ المتوسط السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٣١١٢١ مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة. هذا النمو المتزايد في كل من الواردات والصادرات انعكس على إجمالي التجارة، حيث أخذ مؤشر إجمالي التجارة

لمصر اتجاهاً عاماً متزايداً، بمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٦.٧٧%، وبلغ متوسط إجمالي قيمة التجارة بالجزائر خلال فترة الدراسة نحو ٦٥٧٧٠ مليون دولار.

فيما يخص الميزان التجارى للسلع البترولية بمصر يوضح الجدول أنه أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٣٦.٢٤%، كما بلغ متوسط الميزان التجارى للسلع البترولية نحو -١٢٨٠ مليون دولار بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٨).

أما الميزان التجارى للسلع غير البترولية، اتخذ اتجاهاً متناقصاً بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو 7.90%، حين بلغ متوسط الميزان التجارى للسلع غير البترولية نحو **16229-** مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٨). في الوقت نفسة أخذ الميزان التجارى الكلى لمصر اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل تناقص بلغ نحو ٦.٩٥% خلال فترة الدراسة، حين بلغ متوسط قيمة الميزان التجارى الكلى نحو **13528** - مليون دولار خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجارى الخاص بمصر يبين الجدول أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل تزايد سنوى بلغ نحو ٢.٧٩%، وبلغ متوسط مؤشر الانفتاح التجارى نحو ٤١.١٩ خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٨).

ويتضح مما سبق أن هناك تحسناً واتجاهاً عاماً متزايداً لإجمالى النشاط التجارى العالمى لمصر، وتزايداً ملحوظاً لإجمالى الواردات قابله نفس التزايد لإجمالى الصادرات تقريباً، ويتبين من ذلك أن العولمة قد أدت إلى اتجاه مصر نحو زيادة الواردات من السلع غير البترولية، وزيادة واردات السلع البترولية، كما اتجهت مصر نحو المزيد الانفتاح التجارى خلال الفترة الأخيرة.

جدول (٢) تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

م	المتغير	النموذج المقدر للاتجاه الزمنى العام	معامل التحديد	قيمة (ف)	المتوسط الحسابى	معدل التغير

			المعدل			السنوى %
١	إجمالي الواردات	$\hat{Y}i = 925.30 + 3038.35\ Xi$ (2.89)** (11.90)**	٠.٨٣	141.80**	٤٤٦٤٩	٦.٨٠
٢	إجمالي الصادرات	$\hat{Y}i = -333.89 + 2096\ Xi$ (-0.09) (9.70)**	٠.٧٦	94.11**	٣١١٢١	٦.٧٣
٣	إجمالي التجارة	$\hat{Y}i = -1259.19 + 5135\ Xi$ (- 0.160) (11.182)**	٠.٨١٦	125.03**	٧٥٧٧٠	٦.٧٧
٤	الميزان التجارى للسلع البترولية	$\hat{Y}i = 7766 - 463.92\ Xi$ (-5.518)** (4.567)**	٠.٦٣٣	30.42**	-1280	٣٦.٢٤
٥	الميزان التجارى للسلع غير البترولية	$\hat{Y}i = 4044 - 1282\ Xi$ (- 2.239)* (- 7.684)**	٠.٧٧	59.04**	-16229	٧.٩٠
٦	الميزان التجارى الكلى	$\hat{Y}i = 591.41 - 941.35\ Xi$ (0.305) (- 8.342)**	٠.٧١٠	69.58**	-13528	٦.٩٥
٧	الإنفتاح التجارى	$\hat{Y}i = 23.91 + 1.152\ Xi$ (7.98)** (6.60)**	0.603	43.59**	41.19	2.79

– $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة i Xi- متغير الزمن فى السنةi، حيث i = ١، ٢، ٣،.....٢٩

–الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

–*، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

جزر القمر: يوضح جدول (٣) التالى تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية لجزر القمر خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨). حيث ثبتت المعنوية الاحصائية لنموذج الاتجاه الزمنى العام بالنسبة لكافة المؤشرات، فيما عدا الميزان التجارى للسلع البترولية. حيث تبين أن إجمالى الواردات قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٣.٧٣%، وبلغ متوسط قيمة إجمالى الواردات خلال فترة الدراسة نحو ٢٥٠.٤٦ مليون دولار. في الوقت ذاته كان الاتجاه العام لإجمالى الصادرات متزايداً أيضاً، ولكن بمعدل نمو سنوى أعلى من معدل نمو اجمالى الواردات، حيث بلغ معدل النمو

السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٤.٣٣%، حين بلغ المتوسط السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٧٢.٨٣ مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة. هذا النمو المتزايد في كل من الواردات والصادرات انعكس على إجمالي التجارة، حيث أخذ مؤشر إجمالي التجارة لجزر القمر اتجاهاً عاماً متزايداً، بمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٤.٨٠%، وبلغ متوسط إجمالي قيمة التجارة بمصر خلال فترة الدراسة نحو ٣٢٣.٢٩ مليون دولار.

أما الميزان التجارى للسلع غير البترولية، اتخذ اتجاهاً متناقصاً بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٤.٤٣%، حين بلغ متوسط الميزان التجارى للسلع غير البترولية نحو –٢٠٦.٢٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠١١–٢٠١٨). في الوقت نفسة أخذ الميزان التجارى الكلى لمصر اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل تناقص بلغ نحو 3.48% خلال فترة الدراسة، حين بلغ متوسط قيمة الميزان التجارى الكلى نحو **177.63** – مليون دولار خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجارى الخاص بمصر يبن الجدول أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل تزايد سنوى بلغ نحو ١%، وبلغ متوسط مؤشر الانفتاح التجارى نحو ٣٩.٧٦ خلال فترة الدراسة (١٩٩٠–٢٠١٨).

ومما سبق تبين أن هناك تحسناً واتجاهاً عاماً متزايداً لإجمالى النشاط التجارى العالمى لجزر القمر، وتزايداً ملحوظاً لإجمالى الواردات قابله زيادة أكبر لإجمالى الصادرات، وأن العولمة قد أدت إلى اتجاه جزر القمر نحو زيادة الصادرات من السلع غير البترولية، كما اتجهت جزر القمر نحو المزيد الانفتاح التجارى خلال الفترة الأخيرة.

جدول (٣) تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في جزر القمر خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨)

م	المتغير	النموذج المقدر للاتجاه الزمنى العام	معامل التحديد	قيمة (ف)	المتوسط الحسابى	معدل التغير

						السنوى %
١	إجمالي الواردات	$\hat{Y}i = ١١٠.١٠ + ٩.35\ Xi$ (8.73)** (12.74)**	٠.٨٥٢	162.44**	٢٥٠.٤٦	٣.٧٣
٢	إجمالي الصادرات	$\hat{Y}i = 25.39 + 3.16\ Xi$ (4.90)** (10.49)**	٠.٧٩٦	110.11**	٧٢.٨٣٢	٤.٣٣
٣	إجمالي التجارة	$\hat{Y}i = 135.49 + 15.52\ Xi$ (4.70)* (12.22)*	٠.٨٤١	149.37**	٣٢٣.٢٩	٤.٨٠
٤	الميزان التجارى للسلع البترولية	$\hat{Y}i = -1.659 - 0.001\ Xi$ (-0.008) (-1.516)	٠.٦٢-	٠.٠٠٠	-1.67	٥.٩٨
٥	الميزان التجارى للسلع غير البترولية	$\hat{Y}i = -119.42 - 9.143\ Xi$ (- 14.38)** (-11.918)**	٠.٨٩٢	142.04**	-206.28	٤.٤٣
٦	الميزان التجارى الكلى	$\hat{Y}i = -84.70 - 6.195\ Xi$ (-10.75)** (-13.50)**	٠.٨٨٦	182.41**	– ١٧٧.٦٣	٣.٤٨
٧	الإنفتاح التجارى	$\hat{Y}i = 33.78 + 0.399\ Xi$ (29.26)** (5.93)**	٠.٥٥٠	35.20**	٣٩.٧٦	١.٠٠

– $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة i Xi- متغير الزمن فى السنةi، حيث i = ١، ٢، ٣،.....٢٩

–الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

–*، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

ليبيا: يوضح جدول (٤) التالى تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، حسب توفر البيانات. حيث ثبتت المعنوية الاحصائية لنموذج الاتجاه الزمنى العام لمؤشر إجمالي الصادرات ولم تثبت المعنوية الإحصائية للنموذج المستخدم بالنسبة لباقى المؤشرات. حيث كان الاتجاه العام لإجمالى الصادرات متناقصاً، بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو 5.43% –، حين بلغ المتوسط السنوى لإجمالى الصادرات نحو 37059 مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة.

ومما سبق يتضح وجود انخفاضاً ملموساً لمؤشرات التجارة الخارجية بليبيا خاصة بعد عام ٢٠١١، نظراً للظروف السياسية والصراعات الداخلية التى وصلت إلى حالة الحرب الأهلية.

جدول (٤) تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

م	المتغير	النموذج المقدر للاتجاه الزمنى العام	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)	المتوسط الحسابى بالوحدة	معدل التغير السنوى %
١	إجمالي الواردات	$\hat{Y}i$ = ١٩٦٢٣ + ٤٣٥ Xi (4.34)** (0.93)	-0.009	٠.٨٧	٢٣٣٢٧	١.٨٦
٢	إجمالي الصادرات	$\hat{Y}i$ = 54183 - 2014 Xi (8.63)** (-3.10)**	٠.٣٦	9.63**	٣٧٠٥٩	-5.43
٣	إجمالي التجارة	$\hat{Y}i$ = ٧٣٨٠٦ - ١٥٧٨ Xi (8.27)** (-1.71)	٠.١١	٢.٩٣	٦٠٣٨٦	٢.٦١
٤	الميزان التجارى الكلى	$\hat{Y}i$ = 30497 - 864 Xi (5.50)** (-1.50)	٠.٠٧٨	٢.٢٧	٢٣١٥٢	-3.73
٥	الإنفتاح التجارى	$\hat{Y}i$ = 109.32 + 0.092 Xi (13.55)** (-0.11)**	-0.07	٠.٠١٢	١٠٨.٥٣	-0.08

- $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة i Xi- متغير الزمن فى السنةi، حيث i = ١، ٢، ٣،.....٢٩

-الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

-*، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

السودان: يوضح جدول (٥) التالى تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية للسودان خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). حيث ثبتت المعنوية الاحصائية لنموذج الاتجاه الزمنى العام بالنسبة لكافة المؤشرات، فيما عدا الميزان التجارى للسلع البترولية، الميزان التجارى للسلع غير البترولية، والميزان التجارى الكلى. حيث تبين أن إجمالى الواردات قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٣٣.١١%، وبلغ متوسط قيمة إجمالى الواردات خلال فترة الدراسة نحو ٦٥٢ مليون دولار. في

الوقت ذاته كان الاتجاه العام لإجمالى الصادرات متزايداً أيضاً، ولكن بمعدل نمو سنوى أقل من معدل نمو اجمالى الواردات، حيث بلغ معدل النمو السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٧.٧٣%، حين بلغ المتوسط السنوىلإجمالى الصادرات نحو ٦٢٩٠ مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة. هذا النمو المتزايد في كل من الواردات والصادرات انعكس على إجمالي التجارة، حيث أخذ مؤشر إجمالي التجارة للسودان اتجاهاً عاماً متزايداً، بمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٥.٣٤%، وبلغ متوسط إجمالي قيمة التجارة بالسودان خلال فترة الدراسة نحو ١٢٨١٠ مليون دولار.

بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجارى الخاص بالسودان يبين الجدول أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل تزايد سنوى بلغ نحو ١.٧٦%، وبلغ متوسط مؤشر الانفتاح التجارى نحو ٢٥.٦٥ خلال فترة الدراسة (١٩٩٠–٢٠١٨).

ومما سبق تبين أن هناك تحسناً واتجاهاً عاماً متزايداً لإجمالى النشاط التجاربالعالمى للسودان، وتزايداً ملحوظاً لإجمالى الواردات في السنوات الأخيرة، وأن العولمة قد أدت إلى اتجاه السودان نحو زيادة الصادرات في الآونة الأخيرة، الأمر الذى أدى إلى تفوق منحنى الصادرات على منحنى الواردات بعد عام ٢٠٠٨.

جدول (٥): تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨).

م	المتغير	النموذج المقدر للاتجاه الزمنى العام	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)	المتوسط الحسابى بالوحدة	معدل التغير السنوى %
١	إجمالي الواردات	$\hat{Y}i$ = ٣٢٨١.٤٩ + ٢١٥.٩٤ Xi (3.00)** (3.39)**	٠.٢٧	11.53**	٦٥٢٠	٣٣.١١
٢	إجمالي الصادرات	$\hat{Y}i$ = - 736.34 + 486.42 Xi (- 1.00) (10.92)**	٠.٨٠	119.26**	٦٢٩٠	٧.٧٣
٣	إجمالي التجارة	$\hat{Y}i$ = 2545.15 + 684.37	٠.٦٢	48.04**	١٢٨١٠	٥.٣٤

				Xi (1.501) (6.93)**		
٤	الميزان التجارى للسلع البترولية	$\hat{Y}i = 4048.92 + 1661.33$ Xi (1.464)(3.92)	٠.٠٧	٢.١٤	١٧٣٣٩	٩.٥٨
٥	الميزان التجارى للسلع غير البترولية	$\hat{Y}i = 13702.99 + 5.370$ Xi (1.36) (0.005)	-0.062	3.36	13754	0.03
٦	الميزان التجارى الكلى	$\hat{Y}i = - 18257 + 552.36$ Xi (-1.82) (0.597)	-0.039	0.35	-13009	-4.24
٧	الإنفتاح التجارى	$\hat{Y}i = 18.85 + 0.453$ Xi (5.730)** (2.36)**	٠.١٤	5.59*	٢٥.٦٥	١.٧٦

– $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة i Xi- متغير الزمن فى السنةi، حيث i = ١، ٢، ٣،.....٢٩

–الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

–*، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

تونس: يوضح جدول (٦) التالى تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية لتونس خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨). حيث ثبتت المعنوية الاحصائية لنموذج الاتجاه الزمنى العام بالنسبة لكافة المؤشرات. حيث تبين أن إجمالى الواردات قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦.٠٩%، وبلغ متوسط قيمة اجمالى الواردات خلال فترة الدراسة نحو ١٤٥١٤ مليون دولار. في الوقت ذاته كان الاتجاه العام لإجمالى الصادرات متزايداً أيضاً، ولكن بمعدل نمو سنوى أعلى بقليل من معدل نمو اجمالى الواردات، حيث بلغ معدل النمو السنوىلإجمالى الصادرات نحو ٦.١٦%، حين بلغ المتوسط السنوى لإجمالى الصادرات نحو ١٣٣١٠ مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة. هذا النمو المتزايد في كل من الواردات والصادرات انعكس على إجمالي التجارة، حيث أخذ مؤشر إجمالي التجارة لتونس اتجاهاً عاماً متزايداً، بمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٦.١٢%، وبلغ متوسط إجمالي قيمة التجارة بتونس خلال فترة الدراسة نحو ٢٧٨٢٤ مليون دولار.

جدول (٦): تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في جزر القمر خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨)

م	المتغير	النموذج المقدر للاتجاه الزمنى العام	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)	المتوسط الحسابى بالوحدة	معدل التغير السنوى %
١	إجمالي الواردات	Ŷi = ٣٤٦١.١٨ + ٨٨٤.٢٣ Xi (3.04)** (11.11)**	٠.٨٤	123.44**	14514	٦.٠٩
٢	إجمالي الصادرات	Ŷi = 3054.39 + 820.45 Xi (3.69)** (14.19)**	٠.٨٩	201.50**	١٣٣١٠	٦.١٦
٣	إجمالي التجارة	Ŷi = 8515.57 + 1704 Xi (3.34)** (12.48)**	٠.٨٧	155.86**	٢٧٨٢٤	٦.١٢
٤	الميزان التجارى للسلع البترولية	Ŷi = 410.23 - 157.69 Xi (-6.66)**(1.69)	٠.٧٣	44.43**	-1009	١٥.٦٢
٥	الميزان التجارى للسلع غير البترولية	Ŷi = -187.3 - 526.93 Xi (-034) (-7.72)**	٠.٨٣	59.71**	-3875	١٣.٥٩
٦	الميزان التجارى الكلى	Ŷi = -406.79 - 63.77 Xi (-1.07) (-2.40)*	٠.١٧	5.77*	-1203	٥.٣٠
٧	الإنفتاحالتجارى	Ŷi = 64.60 + 1.63 Xi (16.02)** (5.77)**	٠.٥٨	33.39**	٨٤	١.٩٤

– Ŷ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة i Xi- متغير الزمن فى السنةi، حيث i = ١، ٢، ٣،.....٢٩

–الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

–*، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

المغرب: يوضح جدول (٧) التالى تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية للمغرب خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨). حيث ثبتت المعنوية الاحصائية لنموذج الاتجاه الزمنى العام بالنسبة لكافة المؤشرات، فيما عدا الميزان التجارى للسلع البترولية. حيث تبين أن إجمالى الواردات قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٥.٥٣%، وبلغ متوسط قيمة إجمالى الواردات خلال فترة الدراسة نحو ٣٠٤٤٩ مليون دولار. في الوقت ذاته كان الاتجاه العام لإجمالى الصادرات متزايداً

أيضاً، ولكن بمعدل نمو سنوى أقل من معدل نمو اجمالى الواردات، حيث بلغ معدل النمو السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٥.٠٨%، حين بلغ المتوسط السنوى لإجمالى الصادرات نحو ٢٣٨١١ مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة. هذا النمو المتزايد في كل من الواردات والصادرات انعكس على إجمالي التجارة، حيث أخذ مؤشر إجمالي التجارة للمغرب اتجاهاً عاماً متزايداً، بمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٥.٣٤%، وبلغ متوسط إجمالي قيمة التجارة بالمغرب خلال فترة الدراسة نحو ٥٤٢٦٠ مليون دولار.

أما الميزان التجارى للسلع غير البترولية، اتخذ اتجاهاً متناقصاً بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٨.١٣%، حين بلغ متوسط الميزان التجارى للسلع غير البترولية نحو -٩٣٤٤.٩٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٨). في الوقت نفسة أخذ الميزان التجارى الكلى للمغرب اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل تناقص بلغ نحو ٧.١٥% خلال فترة الدراسة، حين بلغ متوسط قيمة الميزان التجارى الكلى نحو 6637 - مليون دولار خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجارى الخاص بالمغرب يبين الجدول أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل تزايد سنوى بلغ نحو ١.٥٣%، وبلغ متوسط مؤشر الانفتاح التجارى نحو ٦٨.٥٨ خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٨).

ويتبين أن هناك تحسناً واتجاهاً عاماً متزايداً لإجمالى النشاط التجارى العالمى للمغرب، وتزايداً ملحوظاً لإجمالى الواردات في السنوات الأخيرة، وأن العولمة قد أدت إلى اتجاه المغرب نحو زيادة الواردات من السلع غير البترولية.

جدول (٧): تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في المغرب خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

م	المتغير	النموذج المقدر للاتجاه الزمنى العام	معامل التحديد	قيمة (ف)	المتوسط الحسابى	معدل التغير

			المعدل		بالوحدة	السنوى %
١	إجمالي الواردات	$\hat{Y}i = ٥١٥٧.٩٧ + ١٦٨٦.٠٧ Xi$ (3.67)** (20.63)**	0.93	425.94**	٣٠٤٤٩	٥.٣٥
٢	إجمالي الصادرات	$\hat{Y}i = 5643.78 + 1211.180 Xi$ (5.907)** (21.774)**	0.94	474.11**	٢٣٨١١	٥.٠٨
٣	إجمالي التجارة	$\hat{Y}i = 10801.75 + 2897 Xi$ (4.802)** (22.123)*	٠.٩٤	489.41**	٥٤٢٦٠	٥.٣٤
٤	الميزان التجارى للسلع البترولية	$\hat{Y}i = 332.92 + 13.45 Xi$ (1.092) (2.49)*	٠.١١	١.١٩	٤٦٠	٢.٩١
٥	الميزان التجارى للسلع غير البترولية	$\hat{Y}i = -2129.09 - 759.56 Xi$ (- 1.920) (- 7.414)**	٠.٧٦	54.96**	-9344	٨.١٣
٦	الميزان التجارى الكلى	$\hat{Y}i = 485.81 - 474.89 Xi$ (0.579) (-9.72)**	٠.٧٧	94.55**	-6637	٧.١٥
٧	الإنفتاحالتجارى	$\hat{Y}i = 52.76 + 1.054 Xi$ (35.67)** (12.24)**	٠.٨٤	149.86**	٦٨	١.٥٣

– $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة i Xi- متغير الزمن فى السنةi، حيث i = ١، ٢، ٣،.....٢٩

–الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

–*، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

موريتانيا: يوضح جدول (٨) التالى تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية لموريتانيا خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨). حيث ثبتت المعنوية الاحصائية لنموذج الاتجاه الزمنى العام بالنسبة لكافة المؤشرات، فيما عدا الميزان التجارى للسلع غير البترولية، والانفتاح التجارى. حيث تبين أن إجمالى الواردات قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦.٦٧%، وبلغ متوسط قيمة إجمالى الواردات خلال فترة الدراسة نحو ١٨٣٧ مليون دولار. في الوقت ذاته كان الاتجاه العام

لإجمالى الصادرات متزايداً أيضاً، ولكن بمعدل نمو سنوى أقل من معدل نمو اجمالى الواردات، حيث بلغ معدل النمو السنوىلإجمالى الصادرات نحو ٢.٢٥%، حين بلغ المتوسط السنوىلإجمالى الصادرات نحو ١٨٧٢ مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة. هذا النمو المتزايد في كل من الواردات والصادرات انعكس على إجمالي التجارة، حيث أخذ مؤشر إجمالي التجارة لموريتانيا اتجاهاً عاماً متزايداً، بمعدل تغير سنوى بلغ نحو ٤.٤٤%، وبلغ متوسط إجمالي قيمة التجارة بموريتانيا خلال فترة الدراسة نحو ٣٧١٠ مليون دولار.

أما الميزان التجارى للسلع غير البترولية، اتخذ اتجاهاً متناقصاً بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ١٣.٣٤%، حين بلغ متوسط الميزان التجارى للسلع غير البترولية نحو -٩٣٥.٠ مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٨). في الوقت نفسة أخذ الميزان التجارى الكلى لموريتانيا اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل تناقص بلغ نحو ٢٢٩.٨٢% خلال فترة الدراسة، حين بلغ متوسط قيمة الميزان التجارى الكلى نحو ٣٤.٩٢ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

ويستنتج مما سبق أن هناك تحسناً واتجاهاً عاماً متزايداً لإجمالى النشاط التجارى العالمى لموريتانيا، وتزايداً ملحوظاً لإجمالى الصادرات فاق تزايد الواردات في السنوات الأخيرة، وأن العولمة قد أدت إلى اتجاه موريتانيا نحو زيادة الصادرات من السلع غير البترولية.

جدول (٨): تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية في موريتانيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

م	المتغير	النموذج المقدر للاتجاه الزمنى العام	معامل التحديد المعدل	قيمة (ف)	المتوسط الحسابى بالوحدة	معدل التغير السنوى %
١	إجمالي الواردات	$\hat{Y}i = - 0.676 + 122.55 Xi$ (-0.004)** (12.60)**	٠.٨٤٩	158.91**	١٨٣٧	٦.٦٧
٢	إجمالي الصادرات	$\hat{Y}i = 1238.08 + 42.30 Xi$	٠.٥٧٠	38.19**	١٨٧٢	٢.٢٥

				(10.53)** (6.18)**		
٣	إجمالي التجارة	Ŷi = 1237.40 + 164.86 Xi (5.08)** (11.64)*	٠.٨٢٨	135.48**	٣٧١٠	٤.٤٤
٤	الميزان التجارى للسلع البترولية	Ŷi = -125.05 - 124.74 Xi (-3.858)**(-0.52)	٠.٥٥٨	14.88**	-935	١٣.٣٤
٥	الميزان التجارى للسلع غير البترولية	Ŷi = -236.45 + 80.20 Xi (- 0.864)** (2.158)**	٠.٢٤	4.65	٢٨٤	٢٨.٢٣
٦	الميزان التجارى الكلى	Ŷi = 160867 - 80.25 Xi (8.856)** (-8.854)**	٠.٧٣٤	78.40**	٣٤.٩٢	٢٢٩.٨٢
٧	الإنفتاحالتجارى	Ŷi = 96.73 + 0.394 Xi (19.03)** (1.13)	٠.٠١	١.٢٧	١٠١.٧٥	٠.٣٢

– Ŷ القيمة التقديرية للمتغير التابع فى السنة i Xi- متغير الزمن فى السنةi، حيث i = ١، ٢، ٣،.....٢٩

–الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

–*، ** معنوية عند مستوى 0.05، ٠.٠١ على الترتيب.

المصدر: حسبت من بيانات: موقع البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG

الملخص

يجذب مصطلح العولمة انتباه الجميع وخاصة باحثي التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، على الرغم من وعود الازدهار السابقة للعولمة وفوائد المجتمع الذي يصل إلى المعلومات، فإن الفوائد بعد ذلك لم تكن عالمية وزاد التفاوت العالمي بدلاً من ذلك. تظهر بعض الدراسات أن العولمة وسعت الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في تقدمها المتواصل بينما البعض الآخر غير واضح حول تأثيرها. على الرغم من أن فكرة العولمة قد تطورت تدريجياً منذ الحرب العالمية الثانية، فقد اكتسب تأثيرها زخماً في أوائل التسعينات. ومع ذلك ، يمكن أن تكون الخسائر أعلى بالنسبة للبلدان الأفريقية أو أقل اعتمادًا على نهجها. يجب أن تصمم سياسات الحكومات الأفريقية والعربية بشكل منهجي بحيث تتوازن بين وضعها الاقتصادي المنخفض الحالي، ومشاكلها السياسية، والضغوط من أجل اللحاق

بركب اتجاهات العولمة الحتمية وتناسبها. وهذا من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد من التهميش الاقتصادي لأفريقيا ويزيد من استخدامها لموادها الخام والموارد البشرية.

للدول العربية طبيعة خاصة تميزها عن باقى دول العالم، وهى الثروة النفطية. لقد كان للنفط الدور الرئيسى فى اعادة تشكيل جميع المجتمعات العربية، كما كان للنفط أثر هام على التنمية سواء كانت الدولة منتجة للنفط أم لا وذلك من خلال هجرة العمالة، التى زادت خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين مع تصاعد سعر النفط على مستوى العالم.

انطلاقاً من مشكلة البحث فان البحث يهدف إلى تركيز الضوء على الدول العربية الإفريقية، من خلال دراسة تطور حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاساتها على بعض الدول العربية الإفريقية وهى (الجزائر، مصر، ليبيا، جزر القمر، السودان، تونس، المغرب، موريتانيا). وذلك بدراسة تطور التجارة الخارجية لتلك الدول فى ظل العولمة للتعرف على التغيرات التى انتابت الهيكل العام للتجارة الخارجية بالنسبة للدول العربية الإفريقية. وذلك من خلال دراسة تطور بعض الموشرات مثل: الانفتاح التجارى، تطور اجمالى الصادرات، تطور اجمالى الواردات، وتطور اجمالى التجارة. وكذلك التعرف على حالة موازين التجارة بتلك الدول، حيث تعتبر معظم الدول العربية الإفريقية دولاً منتجة ومصدرة للبترول، وجب التعرف على أثر العولمة على تجارة السلع البترولية، والإجابة على السؤال الخاص بمدى تأثير العولمة على تحسن موازين التجارة بتلك الدول، وهل أدت العولمة إلى زيادة صادرات الدول العربية الإفريقية من السلع غير البترولية أم أدت إلى زيادة وارداتها من السلع الغير البترولية وكذلك زيادة صادراتها البترولية، وما هو الوضع بالنسبة للميزان التجارى العام فى كل دولة على حدى فى ظل العولمة.

نستنتج مما سبق ومن خلال استعراض مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية الأفريقية، أن العولمة قد أدت بالدول العربية الإفريقية إلى مزيد من الانفتاح التجارى على الأسواق العالمية. الأمر الذى أدى إلى زيادة واردات تلك الدول من السلع غير البترولية، وانخفاض صادرتها من السلع غير البترولية، واعتمدت معظم الدول العربية الأفريقية على مخزوناتها النفطية، الأمر الذى اتضح من خلال الميزان التجارى للسلع البترولية الذى بدى موجباً فى معظم الدول العربية الإفريقية. ونستنتج مما سبق أن العولمة قد فتحت الأسواق العربية الإفريقية نحو زيادة الواردات ولم يقابلها الزيادة المرجوة فى الصادرات، فيما عدا الصادرات البترولية، مما يعنى أن الدول العربية الإفريقية تعتمد على صادرتها من المواد الخام، وفى الوقت ذاته تقوم باستيراد السلع غير البترولية وغالباً ما تكون السلع المصنعة.

المراجع:

١. أحمد عبد العزيز وآخرون. (٢٠١١). العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية. مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد السادس والثمانون.

٢. زياد عرفات أبو ليلى. (٢٠٠٥). أثر الاستثمار الأجنبى المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادى. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن.

٣. طارق تاحى. (٢٠١٣). العولمة الاقتصادية وأثرها على التنمية الانسانية. رسالة دكتوراه. قسم الدراسات الدولية. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر.

٤. عرفات نصار. (٢٠١٣). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي – حالة بعض الدول العربية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة

٥. فضيلة جنوحات. (٢٠٠٥). إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية. جامعة الجزائر.

٦. محمد عبد الحليم عمر. (٢٠٠٣). الدين العام المفاهيم–المؤشرات–الآثار بالتطبيق على حالة مصر. مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى.

٧. المركز العربي للتخطيط . (٢٠١١). مساعدات التنمية الرسمية والأداء الاقتصادي والفقر مع الإشارة للبلدان العربية.المركز العربى للتخطيط. الكويت.

8. Hadhek Zouhaier . Mrad Fatma(2014) "Debt and Economic Growth" International Journal of Economics and Financial, 4(2) 440-448.
9. Ishaku Bitrus Lere. (2014). Globalization and Development. The Impact on Africa; A Political Economy Approach. International Journal of Sustainable Development 07:09.
10. Ugwu Henry. (2013). Globalization And Economic Integration In West Africa, 1999-2007. Ph.D Theses. Department Of Political Science. Faculty Of The Social Sciences. University Of Nigeria. Nsukka.

Summary

Development of International Trade Movement in Light of Globalization and its Repercussions on Some Arab African Countries

The term globalization attracts the attention of everyone, especially economic development researchers. However, despite the promises of past prosperity for globalization and the benefits of a society that accesses information, the benefits thereafter were not global and global inequality increased instead. Some studies show that globalization has widened the gap between rich and poor countries in their continued progress, while others are unclear about their impact. Although the idea of globalization gradually evolved since World War II, its influence gained momentum in the early 1990s. However, the losses could be higher for African countries or less dependent on their approach.

The policies of African and Arab governments must be systematically designed to balance their current low economic situation, their political problems, and the pressure to catch up with and cope with inevitable globalization trends. This would minimize the economic marginalization of Africa and increase its use of its raw materials and human resources.

Arab countries have a special nature that distinguishes them from the rest of the world, which is oil wealth. Oil has had the main role in reshaping all Arab societies, and oil has had a significant impact on development, whether the country is an oil producer or not, through labor migration, which increased during the 1970s with the escalation of the oil price worldwide.

Starting from the research problem, the research aims to focus light on the Arab African countries, through studying the development of the international trade movement in light of globalization and its implications for some Arab African countries (Algeria, Egypt, Libya and Comoros). By studying the development of the foreign trade of these countries in light of globalization to identify the changes that affected the general structure of foreign trade for Arab African countries. This is through studying the development of some indicators

such as: trade openness, the development of total exports, the development of total imports, and the development of total trade. Likewise, the status of trade balances in those countries is recognized, as most Arab African countries are considered oil producing and exporting countries. The impact of globalization on petroleum commodity trade must be known, and the answer to the question of the extent of globalization's impact on improving trade balances in these countries is whether globalization has increased exports Arab African countries from non-petroleum commodities or have led to an increase in their imports of non-petroleum commodities as well as an increase in their petroleum exports, and what is the situation regarding the general trade balance in each country separately in light of globalization?

We conclude from the above and through reviewing the foreign trade indicators of the Arab African countries, that globalization has led the Arab African countries to more trade openness to the global markets. Which led to an increase in the imports of these countries from non-oil goods, and a decrease in their exports of non-oil goods, and most Arab African countries relied on their oil stocks, which was evident through the trade balance of petroleum commodities, which seemed positive in most Arab African countries. We conclude from the above that globalization has opened Arab-African markets towards increasing imports and has not been matched by the desired increase in exports, except for petroleum exports, which means that Arab-African countries depend on their exports of raw materials, and at the same time they import non-petroleum commodities and often commodities Manufactured.